العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

يوسف الشاهد يحرك ملف الجهاز السري لحركة النهضة

الأمن التونسي يداهم منزل قيادي في الحركة

اختار رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد الرد على الخطوة التي اتخذتها حركة النهضة بترشيح شخصية من داخلها للانتخابات الرئاسية بتحريك ملف الجهاز الأمني السري، وهو ما ستكون له نتائج وخيمة إذا استمر على حظوظ الحركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

الشاهد يستفز النهضة

تونس - حرّك رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد ملف الجهاز السري لحركة النهضة في خطوة بدت وكأنها ردّ على عدم دعم الحركة له في الانتخابات الرئاسية واختيارها لمرشح من داخلها، وذلك بسبب تغاضيه عن الملف خلال الأشهر الماضية، رغم الجدل الذي أثاره والتحرّكات السياسية التي أعقبته والتي دعمها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

وداهمت قوات الأمن مساء الثلاثاء وصباح الأربعاء منزل القيادي في حركة النهضة عبدالعزيز الدغسني بحسب ما نشر القيادي في الحركة نورالدين البحيري على صفحته بموقع فيسبوك.

وقال البحيري "ما حصل الثلاثاء من ترويع لعائلة الأخ عبدالعزيز الدغسني رئيس مجلس الشورى الجهوي في بن عروس، ومحاولة الدخول إلى محلّ سكنى العائلة في غيابها وتكرار المحاولة صبيحة الأربعاء من طرف إحدى الفرق الأمنية دون سابق إعلام ولا إذن قضائي، وفي غياب أيّ مبرّر أو سند أمر مرفوض قانونا وأخلاقا واعتداء مشبوه لا مبرّر له يحتاج لتوضيح ورد اعتبار في أقرب وقت".

برهان بسيس

المداهمة تطور لافت في التعاطي الرسمي مع ملف الجهاز السري

وعلّق الناشط السياسي والإعلامي برهان بسيس على الحادثة بالقول "المداهمة "تطور لافت في التعاطي الرسمي مع ما يعرف بملف الجهاز السري"، معتبرا أن "الدلالات والتوقيت يؤشران لمرحلة من المتغيّرات النوعية في المشهد والتحالفات على ضوء حسابات الاستحقاق الانتخابي".

ولم تحرّك الحكومة ساكنا طيلة الفترة الماضية رغم الصدمة التي أثارتها هيئة الدفاع عن المعارضين شكري بلعيد ومحمد البراهمي اللذين جرى اغتيالهما سنة 2013.

وسبق للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أن أعلن في مارس الماضي انشغاله بمتابعة القضية، وذلك عقب زيارة وفد برلماني له في قصر قرطاج لاطّلاعه على تفاصيل شكاية تقدّموا بها في الغرض.

وكان 43 عضوا بمجلس نواب الشعب (البرلمان)، قاموا في 6 مارس الماضي بإيداع شكوى بمكتب الضبط بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة، ضد 6 من القيادات الأمنية واثنين من قياديي حركة النهضة، وفق ما صرّح به حينئذ الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد زياد لخضر.

وأوضح أنّ "الشخصين المعنيين من حركة النهضة هما رضا الباروني وعبدالعزيز الدغسني، اللذين وردت أسماؤهما في قضية الجهاز السري التي أثارتها لجنة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي"، مضيفا أنّ النواب الذين تقدّموا بالشكاية ينتمون إلى كتل الجبهة الشعبية والولاء للوطن ونداء تونس وحركة مشروع تونس.

وكانت إيمان قزارة عضو هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي كشفت قبل ذلك أن العديد من الوثائق المخبأة بالغرفة السوداء كانت تقرأ وتتلف بالحرق، وقد تمّت سرقة آلة الحرق "حماية لعبدالعزيز الدغسني الذي تربطه علاقة براشد الغنوشي رئيس حزب حركة النهضة".

وقالت أرملة المعارض محمد البراهمي مباركة عواينية إنّ "مداهمة منزل عبدالعزيز الدغسني أحد قيادات التنظيم السري للإخوان المسلمين بتونس هي حركة بهلوانية لا معنى لها سوى استفزاز منافس الشاهد في الرئاسية"، في إشارة إلى عبدالفتاح مورو مرشح حركة النهضة. ولم يعلن الشاهد ترشحه بعد للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها منتصف سبتمبر القادم، لكن قيادات من حزبه "تحيا تونس" أكدوا نيته للترشح.

وتساءلت عواينية "منذ متى اهتم يوسف الشاهد بكشف العصابات التي نفّذت الاغتيالات السياسية بالبلاد؟ ومنذ متى اهتم يوسف الشاهد بالكشف عن شبكات التسفير إلى سوريا أو بالتنسيق الأمني مع الدولة السورية حفاظا على الأمن الوطني؟".

وتابعت "لذلك نحن لا تعنينا هذه البهلوانيات، فحقيقة التنظيم السري والاغتيالات وشبكات التسفير أدلّتها على قارعة الطريق، الحقيقة تحتاج فقط لرجال وطنيين". ويتهم يوسف الشاهد بالتحالف مع حركة النهضة منذ مطلع العام الماضي عندما تصاعدت دعوات من عدة أحزاب ومنظمات، ومن بينها حزب نداء تونس الذي كان الشاهد ينتمي إليه، بضرورة إقالة الحكومة.

ووقفت حركة النهضة في وجه تلك الدعوات ومنعت إقالة حكومة الشاهد الذي قام في ما بعد بتشكيل كتلة برلمانية داعمة له يتكون أغلبها من منشقين من حزب نداء تونس أطلق عليها كتلة الائتلاف الوطني، وهو ما منع إسقاط الحكومة من داخل البرلمان بالتحالف مع كتلة حركة النهضة. ونجحت حكومة الشاهد في سبتمبر الماضي في نيل ثقة البرلمان من جديد.

ومنذ ذلك الوقت تزايد الحديث عن تحالف بين يوسف الشاهد وحركة النهضة خاصة بعدما أعلن الباجي قائد السبسي فك التوافق مع الحركة. وذهب بعض المحللين إلى أن الشاهد سيكون مرشح الحركة في الانتخابات الرئاسية القادمة باعتباره بات الحليف الجديد لها، مستندين في ذلك على السماح له بالبقاء على رأس الحكومة رغم عدم تعهده بعدم الترشح للانتخابات، وهو ما يفتح له الأبواب لاستغلال مؤسسات الدولة في حملته الانتخابية.

وتزايدت حدّة تلك التوقعات عندما قام الشاهد والمحيطون به بتشكيل حزب "تحيا تونس" الذي قال كثيرون إنه أعدّ ليكون بديلا لحركة نداء تونس في إطار سياسة التوافق التي دأبت النهضة على توخّيها منذ وصولها إلى السلطة نهاية العام 2011.

لكن ترشيح الحركة لمرشح من داخلها يشير إلى تراجع النهضة عن تحالفها مع الشاهد، وهو ما يبدو أنه أثار غضبه ما دفعه لاستفزازها عن طريق ملف الجهاز السري الذي سيؤثر تحريكه بشكل أو بآخر على حظوظ النهضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة ويضيّق الخناق عليها، ما من شأنه مفاقمة أزماتها ولعلّ أبرزها الخلافات الداخلية التي توشك أن تعصف بها.

مقاومة الشارع تلغّم طريق انفراد الجيش الجزائري بالسلطة

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - عكس التصريح الأخير لرئيس الأركان الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، حالة القلق التي تخيّم على مراكز القرار بشأن ترتيب الوضع بشكل يسمح بتنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل، وعدم اطمئنان السلطة على فرص تجديد النظام بوجوه وآليات جديدة، في ظل الشكوك التي تعمّ الشارع الجزائري حول نوايا تسريع الموعد الانتخابي على حساب الحلول والمطالب والمرفوعة.

وجدّد قايد صالح الخميس تأكيد المؤسسة العسكرية على تصوّرها المعلن في المدة الأخيرة، حول مباشرة الحوار السياسي، وحصره في ملف الانتخابات الرئاسية فقط، والاستمرار في الحرب المفتوحة على ما أسماه خلال زيارته للناحية العسكرية الأولى بالبليدة (قرب العاصمة)، بـ"أفراد العصابة"، في إشارة إلى رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وشدّد في تصريحه على أن "المخرج الدستوري هو السبيل الوحيد من أجل الحفاظ على استقرار وتماسك البلاد"، في تلميح منه لقطع الطريق على دعاة المرحلة الانتقالية في الحراك الشعبي والمعارضة السياسية.

ويرى الخبير الدستوري عامر رخيلة، بأن سلطة الأمر الواقع هي أول من يخترق الدستور، وأن التمديد لعبدالقادر بن صالح، على رأس الدولة دون تحديد موعد جديد للانتخابات يمثّل خرقا صريحا، وأن القرارات المتخذة باسمه في تعيين وتنحية المسؤولين الكبار في الدولة وحتى في الحكومة، هو اعتداء على صلاحيات رئيس الجمهورية وليس من حق رئيس الدولة اتخاذها.

وأكد أن "المؤسسة العسكرية ليست لها طموحات سياسية، وحرصها الوحيد هو مصلحة البلاد"، وهو ما يتنافى مع وظيفة وصلاحيات قائد أركان الجيش ونائب وزير الدفاع الوطني، بحسب معارضين سياسيين، على غرار رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، الذي لم يتوان في انتقاد تصدّر الجنرال قايد صالح، للواجهة السياسية، واستغلال نفوذه لتوجيه الأحداث في سياق خدمة أغراض لم تعُد خافية.

ويبدو أن قيادة الجيش منزعجة من تصعيد الاحتجاجات السياسية في الأسابيع الأخيرة، لاسيما الشعارات المناوئة لقايد صالح ومجموعة الجنرالات المحيطة به، فضلا عن ظهور دعوات إلى مباشرة عصيان مدنيّ مطلع الدخول الاجتماعي القادم، وهو ما تجلّى في وصفه لهؤلاء بـ"المجموعات الصغيرة المرتبطة بدوائر العصابة تسعى إلى المغامرة بمستقبل البلاد".

وأكدت التصريحات الأخيرة لرئيس لجنة الحوار والوساطة كريم يونس، على أن طريق أجندة الجيش لن يكون مفروشا بالسجاد الأحمر، بعدما ربط استمراره في المهمة، بمدى تجاوب السلطة مع مطالب التهدئة التي رفعتها اللجنة لرئيس الدولة المؤقت، وتنحية حكومة تصريف الأعمال، وبأنه لن يكون "عميلا للمؤسسة العسكرية".

ووصف يونس التماس وكيل الجمهورية في محكمة عنابة بتطبيق عقوبة عشر سنوات سجن نافذة في حق أحد ناشطي الحراك الشعبي بـ"المسخرة"، ووجّه انتقادات شديدة لمن أسماهم بـ"المتشددين في مؤسسات الدولة، في الحين الذي يتطلب الوضع الداخلي للبلاد تدابير لتهدئة النفوس ومد جسور الثقة".

وقضت محكمة عنابة الخميس ببراءة الشاب نذير فتيسي، الذي التمست في حقه عقوبة 10 سنوات سجن، وأمرت القاضي بإعادة جميع الأغراض لصاحبها، بما فيها رايتان كان يحملهما المحتج عند توقيفه، وهو أثار ارتياح المحامي زرقين كسيلة، الذي عبّر عن أمنيته أن يشمل الحكم جميع الموقوفين بتهم رفع الراية الأمازيغية، واعتبره خطوة في الطريق الصحيح.

وتحوّل قايد صالح، إلى المرفوض الأول من طرف المحتجين في المسيرات الشعبية خلال الأسابيع الأخيرة، بعد الرموز التي طالب الشارع برحيلها لتحقيق التغيير الشامل في البلاد، على رأسهم الرئيس بن صالح ورئيس الحكومة نورالدين بدوي، مما يوحي إلى أن مواقفه وتصوراته صنّفته في خانة المنبوذ، بعدما كان يحظى بنوع من القبول في الأشهر الأولى للحراك.

> **قيادة الجيش منزعجة من تصعيد الاحتجاجات، لاسيما الشعارات المناوئة لقايد صالح ومجموعة الجنرالات المحيطة به**

ويجزم ناشطون أن قيادة الجيش الحالية استغلت فرصة الهبة الشعبية، لتصفية حساباتها مع الأجنحة المناوئة لها، وهي الآن بصدد العمل على التفرّد بالمشهد السلطوي في البلاد، وتأكد ذلك في التسريب المنسوب لقايد صالح، لما اعترف بضغط الجيش على بوتفليقة من أجل التنحي، ونفى أن يكون للحراك الشعبي دور في المسألة.

واختصر الناشط السياسي كريم طابو، الوضع في "كون الجزائر عرفت رحيل عصابة وقدوم عصابة أخرى، لا يهمها صوت الشارع، ومستعدة للقيام بأي شيء للانقضاض على السلطة، وهي فرصة لا يجب أن تتحقق، لأن الجزائريين أمام منعرج حاسم، إما النضال من أجل الحرية والدولة الجديدة وإما العودة إلى حكم عسكري".

إصرار يربك الجيش

محاربة الفقر والتشدد أولوية الرئيس الموريتاني الجديد

سيد محمد ولد زين العابدين

نواكشوط - يترقب الشارع الموريتاني الإعلان عن أول تشكيلة حكومية في عهد الرئيس الجديد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي انتُخب رئيسا للبلاد في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في الـ22 والعشرين من شهر يونيو 2019.

وبعد 5 أيام من تسلم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني للسلطة من خلفه محمد ولد عبدالعزيز، في حفل تنصيب أقيم فاتح في أغسطس الجاري، حضره نحو خمسة آلاف مدعو بينهم 11 رئيس دولة أفريقية، ينظرُ الموريتانيون بكثير من التفاؤل إلى وعود الرئيس الجديد التي قدمها في برنامجه الانتخابي والتي لقيت صدى كبيرا لدى الموريتانيين.

ويُعتبر الفقر في موريتانيا تركة ثقيلة، اعترف بها الرئيس الموريتاني الجديد في خطاب حفل التنصيب، معتبرا أن أولى أولوياته تتمثل في إحداث تحول حقيقي لدى حياة الموريتانيين من خلال سن إصلاحات وبرامج اقتصادية من شأنها أن تحدّ من الفقر في البلاد، حيث وصل نسبة الأسر الفقيرة وفق تقارير حكومية إلى 31 بالمئة مطلع العام 2019.

وحسب تقارير البنك الدولي، فإنه رغم الخطط الحكومية السابقة لمكافحة الفقر عن طريق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016/ 2030، إلا أن نسبة الفقر تزداد يوما بعد يوم في موريتانيا.

وتعهد الرئيس الموريتاني بخلق قطيعة مع الماضي عن طريق إحداث عشرات الآلاف من فرص العمل لصالح الشباب الموريتاني، خاصة وأن البلاد على أعتاب اكتشافات ضخمة من الغاز قد أعلن عنها في نهاية العام 2018.

ويرى بعض المراقبين أن موريتانيا وبحكم موقعها الجغرافي المطل على منطقة جنوب الصحراء تبرز باعتبارها بلدا تهدده الأخطار الإرهابية، إذ يثير تقاطع مجموعة من العوامل المشتركة في منطقة الساحل "تحديا جوهريا" يضاف إلى تحديات الرئيس الجديد، وإن كانت خلفيته أمنية بامتياز، حيث شغل سابقا منصب وزير الدفاع ورئيس المخابرات، وحققت موريتانيا إبان توليه تلك المسؤوليات نجاحات أمنية باهرة، وهو ما يعني أن ملفات الأمن ستكون على رأس أولوياته.

ويُعرف الرئيس الموريتاني الجديد بعدائه الشديد لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت له اليد الطولى خلال الفترة السابقة في تجفيف منابع التنظيم في البلاد، ممثلا في حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية ومنظماته الفرعية المدعومة من قطر وتركيا.

ويُحسب لولد الغزواني وقوفه الحازم ضد الجماعة التي أعلن عدد من قادتها براءتهم من فكر الإخوان خلال لقائهم به إبان إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية، مطلع مارس 2019، وإن كان بعض المراقبين يعتبرون الرئيس الموريتاني الجديد قد نجح في هذا الملف حتى قبل تسلمه السلطة من خلال توجيه ضربة للإخوان المسلمين الذين أعلن عدد من قادتهم التخلي عن فكر التنظيم ووصفوا رفاقهم السابقين بممارسي التدين المغشوش بحثا عن مكاسب دنيوية.

كما يَنتظر الرئيس الجديد ملف شائك طالما أرق الموريتانيين، وهو ملف مكافحة مخلفات العبودية التي عرفتها البلاد في نهاية القرن العشرين، وما زالت تبعاتها ماثلة للعيان، بالرغم من الجهود السابقة للقضاء على مخلفات الرق.